

## استفسارات و ردود د. أحمد جلال وزير المالية عليها

١ - معالي الوزير انتقد الخبراء الاقتصاديين التوجه التوسعي للحكومة وذكروا ان نتائجه غير مؤكدة و اشاروا ان الافضل ضخ المساعدات العربية في عجز الموازنة واتباع سياسة التقشف المالي لان نتائجه اكثر تاكيدا فما هو ردكم ؟

### الإجابة:

الحزمة التحفيزية مدروسة بعناية والغرض منها تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل بسرعة عبر استكمال مشاريع قائمة كانت تحتاج القليل من التمويل وتطوير البنية الاساسية بما يشجع القطاع الخاص بدوره على زيادة استثماراته اما القول بان الانكماش كان افضل فهذا مردود عليه بانه لايمكنفى ظرف يتباطىء فيه النمو ويصل الى ما دون معدل زيادة السكان ويزداد الفقر وترتفع البطالة التوجه الى سياسة انكماشية لان من شأنها ان تضغط على الفقراء اكثر وتدفع بكثيرين الى البطالة فضلا عن عدم استيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل وبالتالي تمهد التربة لتوتر اجتماعى لا تحمد عقباه.كانفى ذهن الحكومة حين قررت التوسع انه لابد من عدم فرض اعباء ضريبية جديدة حتى يستطيع قطاع الاعمال مواكبة البرنامج التوسعى وكان بذهننا ايضا انه يتعين قدوم اموال من الخارج حيث ان تدوير الاموال من جيب الى اخر - عبر مزيد من الضرائب - لن يفيد كثيرا لانها لاينشط الطلب ويعيد هيكلته فقط وقد تحقق ما نريد بالمساعدات العربية ونامل ان تجيء اموال عربية - اكثر - وغير عربية للاستثمار فهذا ما نريده من الاخرين حيث المساعدة عمرها قصير ومؤقتة. وفى تقديرى ان النتائج على الارض

فى القطاع المالى وفى المقاولات والسياحة تشير الى تحسن معقول فى  
المؤشرات الاقتصادية وسيظهر اثر التحفيز اكثر بمرور الوقت

\*\*\*\*\*

٢- ماهى ابرز الملفات التى تعمل عليها وزارة المالية حاليا ؟ واخر ماتم فى لجان  
فض التشابك المالى بين الوزارات والهيئات الاقتصادية ؟

الإجابة:

ابرز ما نعالجه من ملفات حاليا هو التمهد للتحويل الى ضريبة القيمة  
المضافة بدلا عن ضريبة المبيعات واستكمال تفعيل الضريبة ا لعقارية  
والتجهيز لبرنامج قومى للتأمين الصحى الشامل بالتعاون مع وزارة الصحة  
قادر على الاستدامة ومتوازن والتواصل مع مؤسسات التصنيف للتعريف  
باحداث المتغيرات فى الاقتصاد وبدء الخطوات الاولى لاطلاق برنامج  
التحويلات النقدية المشروطة وبرنامج تحويل القطاع غير الرسمى الى  
رسمى اما فيما يتعلق بفض التشابكات فاهم ما يحدث فيه هو مواصلة فض  
الاشتباك بين اموال التامينات الاجتماعية وكل من وزارة المالية وبنك  
الاستثمار القومى وقد قطعنا فى هذا شوطا واطن ان احدى ثماره اصدار  
صكين مؤخرا لصندوقى التامينات بقيمة ١٤.٢ مليار جنيه وقرب الانتهاء  
تماما من تدقيق كل ما للتامينات من اموال لدى المالية ورفع المعاش بنسبة  
١٠ % بحد ادنى ٥٠ جنيها اعتبارا من يناير المقبل.

\*\*\*\*\*

٣ - الحكومة الحالية عند توليها اشارت ان ابرز محاورها تحقيق العدالة الاجتماعية هل تطبيق الحد الاقصى للاجور احد هذه المحاور ؟ وماهي الية تطبيقه ؟

### الإجابة:

كررت اكثر من مرة ان العدالة الاجتماعية اوسع بكثير من الحدين الادنى والاعلى للاجور مع الاقرار بان هذين الحدين مهمين لكن يجب معهما العناية بخلق فرص عمل توزيع الاستثمارات العامة بشكل عادل وخدام للمناطق الاكثر فقرا وتقديم خدمات عامة جديفة خاصة فى التعليم والصحة الخ. انتهينا من الحد الادنى وسيتم تطبيقه كما نعلم من يناير المقبل وتعمل حاليا وزارة التنمية الادارية على وضع اليات لتطبيق الحد الاقصى ووضع قواعد للتأكد من ذلك منها عدم صرف اى اموال تحت اى بند للموظف العام بدون الرقم القومى للتأكد من مجمل دخله وبالتالي نطبق عليه الحد الاقصى الذى سيتم الاتفاق عليه ولن يتاخر ذلك كثيرا. ويبقى ان نقول انه يوجد حاليا حد اقصى بالفعل طبقا للقانون الذى ظهر فى عهد المجلس العسكرى ويمضى تطبيقه بشكل معقول.

مع تحيات

الدكتور احمد جلال

وزير المالية